جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات شهادة ماسترأكاديمي
الميدان:علوم اقتصادية،علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: مالية و بنوك

من إعداد الطالبة:راوية بن ساسي

بعنـوان:

دور القطاع المصرفي في دعم النمو الإقتصادي في الدول النامية دراسة حالة الإقتصاد الجزائري 2005 - 2014

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ :
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ عبد الهادي منير .....(جامعة قاصدي مرباح) رئيسا
الدكتور/ مولاي لخضر عبد الرزاق .....(جامعة قاصدي مرباح) مشرفا
الدكتور/ بن ساحة علي.....(جامعة قاصدي مرباح) مناقشا

السنة الجامعية: 2014 / 2015

الإهداء

الحمد لله رب العرش العظيم، الذي جاد علينا بنور العلم فأنعم علينا ،

وفقني الله في إنجاز هذا العمل

وأزكى الصلاة والسلام على خليله محمد صلى الله عليه وسلم خاتم الأنبياء

والرسل وأكرم السابقين واللاحقين أهدي ثمرة جهدي إلى:

الذين أوصى الله بهما خيرا في القرآن الكريم حفظهما الله وأطال عمرهما.

والي بسمة الحياة وسر الوجود إلي من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلي

من جعل الله الجنة تحت أقدامها .....إلي أمي الحبيبة بارك الله في عمرها

و إلى أخواتي أميرة وهناء وإيمان

و جميع الزملاء وصدقاتي هاجر وليلي

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي

الشكر وتقدير

الشكر الله سبحانه وتعالى الذي وفقنا في انجاز هذا العمل الذي نحتسب أجره لله وحده.

أتقدم بخالص الشكر والعرفان للأستاذ مولاي عبد الرزاق الذي قبل الإشراف علي هذا العمل وعلى توجيهاته القيمة .

كما لا أنسى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا العمل.

راويـــــة

الملخص

شهد القطاع المصرفي العربي تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة نتيجة الجهود التي بذلتها معظم الدول العربية لتحريره وإصلاحه وتطويره كما تعددت الخطوات التي بذلتها المصارف العربيةإلي المستويات المؤسسة والرأسمالية والموارد البشرية والتكنولوجية.

يعتبر قطاع المصرفي من أهم المصادر التي تمول الاقتصاد الوطني بالمعاملات المصرفية، إحدى أهم المصادر المتاحة للتمويل لاستخدامها في تطور القطاع المصرفي ،كما يعتبر المصرف إحدى العناصر الهامة التي تساهم في التحريك عجلة النمو ومضاعفته وتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية القادرة في دعم النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: *قطاع المصرفي ،نمو اقتصادي ،سياسة الإصلاح النظام المصرفي،اقتصاد جزائري.*

Abstract:

Arab banking sector has noticed great development in last years as a result of the efforts made by most Arab countries to edit, reform and develop it as there were many steps made by the Arab Banks to the institution and capital levels of human and technological resources.

The banking sector is the most important sources of national economy funded banking transactions, and is one of the most available sources of financing to be used in the development of the banking sector, as well as; the bank is one of the important elements that contribute to cranking growth and doubled it, in addition; to that achieve all capable of economic goals in supporting economic growth.

Key words: The banking sector, economic growth, policy reform of banking system, Algerian economy.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	يوضح هيكل الودائع للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2005-2012)	20
2-2	يوضح بنية القروض الممنوحة حسب الآجل لجميع البنوك خلال الفترة (2006-2012)	22
3-2	يوضح هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والخاص في السوق المصرفية الجزائرية خلال الفترة (2006-2012)	24

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-2	يوضح حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي الودائع خلال الفترة (2006-2012)	21
2-2	يوضح حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض (2006-2012)	23
3-2	يوضح حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض (2006-2012)	25

قائمة المحتويات

العـنـوان	الصفحة
الإهداء.	I
الشكر.	II
الملخص.	III
قائمة الجداول والأشكال البيانية	IV
قائمة المحتويات	VI
المقدمة	ب
الفصلالأول: القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي	
تمهيد	2
المبحث الأول:المفاهيمالنظرية حول علاقة القطاع المصرفي بالنمو الاقتصادي	3
المطلب الأول:مفهوم القطاع المصرفي وأهميته ودوره	3
الفرعالأول: مفهوم القطاع المصرفي	3
الفرع الثاني:أهمية القطاع المصرفي	3
الفرع الثالث: دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية	4
المطلب الثاني:مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المحددة	5
الفرعالأول:مفهوم النمو الاقتصادي	5
الفرع الثاني:العوامل المحددة في النمو الاقتصادي	5
المطلب الثالث:مفاهيم حول التمويل المصرفي	6
الفرع الأول:مفهوم التمويل المصرفي	6
الفرع الثاني:مصادر التمويل المصرفي	6
الفرع الثالث:دور التمويل المصرفي في النمو الاقتصادي	7
المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية	8
المطلب الأول:الدراسات السابقة	8
المطلب الثاني:علاقة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية	10
خلاصة الفصل	11

الفصل الثاني: القطاع المصرفي في الاقتصاد الجزائري ودوره في النمو الاقتصادي	
تمهيد	13
المبحث الأول:الإجراءات والأدوات المستخدمة	14
المطلب الأول:لمحة تاريخية عن القطاع المصرفي الجزائري	14
الفرع الأول:التطور التاريخي للقطاع المصرفي الجزائري	14
المطلبالثاني: طريقة والأدوات المستخدمة	18
المبحث الثاني:تقييم دور القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي	18
المطلب الأول: مؤشرات أداء الكفاءة المصرفي الجزائري	18
الفرع الأول:مؤشرات النمو	18
الفرع الثاني:مؤشرات قياس السيولة المصرفية	19
المطلب الثاني:مؤشرات أداء القطاع المصرفي الجزائري	19
الفرع الأول:الودائع في السوق المصرفية الجزائرية	19
الفرع الثاني:القروض في السوق المصرفية الجزائرية	21
المبحث الثالث:التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع المصرفي بالجزائر وسبل نهوضه	26
المطلب الأول:التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري	26
المطلب الثاني: المعوقات وسبل نهوضها في القطاع المصرفي الجزائري	28
الفرع الأول: المعوقات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري	28
الفرع الثاني: سبل النهوض بالقطاع المصرفي الجزائري	29
خلاصة الفصل	31
الخاتمة	33
قائمة المراجع	35

مقدمة

مقدمة

يعتبر القطاع المصرفيمن أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية،وتأثيرا في النمو اقتصاديات الدول، إذ يحتل القطاع مركزا حيويا في النظم والمالية من تأثير علي التنمية الاقتصادية،ومن خلال تعبئة المدخرات الكافية التي يتطلبها النمو الاقتصادي،والتوزيع الكفء علي مختلف مجالات الاستثمار والاستغلال .

يلعب القطاع المصرفي دورا كبيرا في النهوض الاقتصاديات الدول ويتوقف هذا الدور علي مدى فعالية وتطور القطاع، حيث يعد الأداء الفعال لأي قطاع مصرفي أداة هامة لتعزيز التنمية المستدامة، في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية،إذ إن القطاع لم يعد يقوم بعمليات الكلاسيكية كوسيط مالي فقط،بل أصبح يقوم بعدة مهام أخري في الاقتصاد الحديث.

الإشكالية:

من خلال اطلاعنا علي البحوث والدراسات وغيرها من المواضيع التي تصب في هذا المجال،يتبادر إلي أدهاننا الإشكال الأتي :

إلي أي مدي يؤثر القطاع المصرفي علي النمو الاقتصادي بالجزائر؟

لذلك فان دراسة هذه الإشكالية تقتضي بحث العلاقة بين هاته المتغيرات،وذلك من خلال تجزئة هذه الإشكالية إلي تساؤلات ومن تم ألي فرضيات،وبالإجابة عن هذه التساؤلات نخرج بفكرة عامة،و هاته الأخيرة تكون بمثابة الإجابة عن الإشكالية المراد حلها، لهذا نتبع الخطوات التالية:

وانطلاق من الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي وضعية القطاع المصرفي في الجزائر؟
- ✓ ما مدى قدرة القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر؟
- ✓ ما هي النتائج التي حققها هذا القطاع في الجزائر؟

ب.فرضيات الدراسة:

- ✓ رغم النتائج الايجابية التي يحققها هذا القطاع إلا انه يواجه العوائق التي تتمثل في نقص ثقة العملاء في البنوك خاصة في ضمان ودائعهم ونقص أنظمة الإعلام التي تعتبر نقطة الضعف المنظومة البنكية.
- ✓ إن الاهتمام الكبير بقطاع المصرفي من طرف الحكومة لدليل قوي علي أهمية دعم النمو الاقتصادي في الجزائري.

- ✓ النتائج التي حققها القطاع المصرفي بعد الإصلاح النظام المصرفي وإجراء تعديلات في الأداء المصرفي كانت فعالية ايجابية علي النمو الاقتصادي مما يدعم مكانته ودوره.

ت.مبررات اختيار الموضوع:

- ✓ الرغبة الشخصية للبحث في مجال البنكي.
- ✓ التعرف علي الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي.

ث.أهداف الدراسة وأهميتها:

يمكن تلخيص أهم الأهداف فيما يلي:

- ✓ إبراز الوضعية الحقيقية لقطاع المصرفي،والنتائج الاقتصادية الناجمة عن الأنشطة المصارف
- ✓ إبراز أهمية البنوك ومكانتها في تحقيق النمو الاقتصادي.
- ✓ توضيح إستراتيجية هذا القطاع في الجزائر.

وأما عن أهميته الدراسة فيمكن إظهارها فيما يلي:

- ✓ يعتبر القطاع المصرفي من المؤسسات الداعمة للاقتصاد الوطني.
- ✓ أهمية القطاع المصرفي في تحقيق ودعم النمو الاقتصادي.
- ✓ اهتمام السلطات بتدعيم وتوجيه القطاع المصرفي

ج.حدود الدراسة:

- ✓ الحدود المكانية: تتناول الدراسة القطاع المصرفي في الاقتصاد الجزائري.
- ✓ الحدود الزمنية:تتناول الدراسة الفترة مابين (2005-2014) لأنها فترة الإصلاح النظام المصرفي الجزائري.

ح.منهج البحثوالأدوات المستخدمة:

تستند الدراسة إلي استخدم المنهج الوصفي التحليلي كركيزة أساسية في هذا البحث،فاستخدمنا الجانب الوصفي في طرح بعض المفاهيم مثل القطاع المصرفي،النمو الاقتصادي وغيرها،أماالجانب الوصفي التحليلي عند إبراز دور القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي،أما عن الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات فاعتمدنا علي استنباط معلومات من تقارير ومواقع الكترونية.

و.صعوبات الدراسة

- ✓ صعوبة الحصول علي البيانات والمعطيات بالحجم الكافئ؛
- ✓ صعوبة الحصول علي المراجع ؛
- ✓ التناقض الموجودة في الإحصائيات المأخوذة من التقارير.

هـ.هيكل البحث:

نتطرق في البداية الدراسة بالمقدمة وفي نهاية الدراسة نختم بالخاتمة ويتم تقسيم الدراسة إلى فصلين كما يلي:

الفصلالأول يشمل الدراسة النظرية حيث تناولنا فيه مبحثين المبحث الأول يحتوي على ثلاث مطالب لتحديد مفاهيم النظرية للموضوع أما المبحث الثاني فيحتوي على دراسة لبعض المذكرات ذات دراسة سابقة ومقارنتها مع دراسة موضوعنا الحالي

الفصل الثاني:وتم تناول فيه الجزء الأول الطريقة والأدوات المستخدمة ، وفي الجزء الثاني تم القيام بالدراسة ثم قمنا بتقديم النتائج المتحصل عليها ومناقشتها.

الفصـل الأول
القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي

تمهيد

يعتبر قطاع المصرفي من أهم المصادر التي تمول الاقتصاد الوطني بالمعاملات المصرفية،وإحدى أهم المصادر المتاحة للتمويل لاستخدامها في تطور القطاع المصرفي كما يعتبر المصرف إحدى العناصر الهامة التي تساهم في التحريك عجلة النمو ومضاعفة الثروات وتحقيق جميع الأهداف الاقتصادية القادرة في دعم النمو الاقتصادي . وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل نبين دور القطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي ،مع إبراز المفاهيم النظرية حول علاقة القطاع المصرفي بالنمو الاقتصادي ضمن المبحث الأول، أما المبحث الثاني تم فيه عرض الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية وتم تقييم الفصل كالتالي:

المبحث الأول:المفاهيم النظرية حول علاقة القطاع المصرفي بالنمو الاقتصادي

المبحث الثاني:الدراسات السابقة

المبحث الأول:المفاهيم النظرية حول علاقة القطاعالمصرفي وعلاقته بالنمو الاقتصادي

يلعب القطاع المصرفي دورا كبيرا في النهوض بالاقتصاديات الدول،حيث يعد الأداء الفعال لأي قطاع مصرفي أداة هامة لتعزيز التنمية المستدامة كما أنه يساعد علي استقطاب للاستثمارات الضرورية لتغطية حاجيات التنمية المحلية.

ورغم الأهمية كبيرة،إلا أن القطاع المصرفي في الدول العربية لم يلق الاهتمام الكافي من طرف السلطات والحكومات المتعاقبة مما أدي إلي تخافه عن أدوره كوسيط المالي ومحرك أساسي لعجلة الاقتصاد.

المطلب الأول:مفهوم القطاع المصرفي وأهميته ودوره

إن دراسة أهم المحطات التي مر بها قطاع المصرفي يحتاج إلي تحليل واقعة الحالي،وذلك بالتطرق أهمية القطاع المصرفي ودوره ،وأهم المتغيرات الحاصلة فيه مع إبراز مكانته.

1.مفهوم القطاع المصرفي:

شهد القطاع المصرفي العديد من التطورات سايرت في مجملها المستجدات والمتغيرات الاقتصادية التي شهدها النظام الاقتصادي من جهة ،ومختلف التأثيرات الاقتصادية العالمية من جهة أخري.

وحيث ظهرت عدة تعار يف للمصارف، و تتركز هذه التعاريف حول نقطتين أساسيتين:

- ✓ اعتبار المصرف المنشأة المالية التي تأخذ من المتاجرة في النقود حرفه لها؛
- ✓ اعتبار المصرف حلة وصل بين الأموال التي تبحث عن استثمارات وبين المستثمرين الذين يبحثون من أموال لتمويل استثماراتهم؛

وبذلك يمكن تعريف المصرف بأنه:"مؤسسة مالية تقدم مجموعة من الخدمات المالية خاصة في مجال الائتمان والادخار وخدمات تسوية المدفوعات".[1]

2.أهمية القطاع المصرفي:

الأهداف النقدية والاقتصادية:

يكتسي الجهاز المصرفي في إطار النظام النقدي المصرفي أهمية كبيرة في أية دولة أو أي اقتصاد، وله دور مهم علي المستوي النقدي والاقتصادي، ولكي ينهض بهذا الدور لابد من إصلاحه وإعادة تنظميه بما [2]

[1] جميل أحمد ،"**توفيق،أساسيات إدارة المالية**"،دار النهضة العربية، بيروت،1987،ص2.

[2] – محمد جموعي،قريشي، "**الوضعية النقدية أو مؤشراتالتطور الماليفي الجزائربعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع** "،مجلة الباحث، العدد 6،جامعة ورقلة،2008،ص122.

يتوافق ومتطلبات كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة ،وأي برنامج إصلاحي لابد أن يشمل الأهداف الإستراتيجية .

إن النظام النقدي والمصرفي لابد أي يسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ومن بين الأهداف علي سبيل المثال:

العمل علي استقرار قيمة النقود حتى تكون واسطة تبادل موثوق،ومقياسا

-تعبئة المدخرات واستثماراتها في التنمية الاقتصادية.

-محاربة البطالة والعمل علي تحقيق التشغيل الكامل .

-العمل علي تحقيق معدلات النمو مقبولة مثلي.

-العمل علي تحقيق مستوي من الرفاهيةالاقتصادي لأفراد المجتمع.

ومن المعروف أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتوقف بشكل رئيسي علي مدى قدرة الاقتصادي الوطني من توفير الموارد المالية الكافية والضرورية في الوقت المناسب وبالمقدار الملائم لتمويل الاستثمار بشكل دائم ومستمر،ومن شأن عدم كفاية المدخرات اللازمة لتنفيذ البرامج الاستثمارية المستهدفة أن يخلق ما يسمي بفجوة الموارد،وتتسع هذه الفجوة كلما زاد حجم الاستثمار المحلي.[1]

وقد دلت التجارب الاقتصادية في الكثير من نماذج التنمية أنه لسد جزء من الثغرة القائمة بين المدخرات الوطنية المتاحة بين حجم الاستثمارات المطلوبة يلجأ الاقتصاد إلي عدة خيارات للمفاضلة،منها القبول بمعدل متدني للتنمية أو أن تعمل- وهو ما يقع عادة علي تعبئة مختلف مصادر التمويل التي يمكن توفرها محليا عن طريق تعبئة مدخرات مختلف القطاعات الوطنية والإصدار النقدي والدين العام الداخلي،أو خارجية تتمثل في الموارد الأجنبية التي تنساب إلي البلاد في الشكل قروض ومنح أو استثمار أجنبي مباشر.

يؤثر القطاع المصرفي علي النمو الاقتصادي من أجل تحفيز الاستثمار في رأس المال المادي والملي بالتالي يساعد علي زيادة الإنتاجية.

3. دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية.

يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق القطاع البنكي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية كالبنية التحتية وبناء المرافق العامة في تزويد قطاع الأعمال بالاحتياجات التمويلية المتنوعة نظرا لعدم كفاية مواردها الذاتية،وتتم مقابله هذه الاحتياجات التمويلية عن طريق القروض من البنوك، فهناك الاحتياجات التمويلية الطويلة والمتوسطة الأجل تحصل عليها من المؤسسات والشركات والأفراد عن طريق سوق

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **"القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني"**، ط1 ، عالم الكتب ، القاهرة، 2003 ص 27.

المال وإصدار السندات وغيرها من المعاملات البنكية.....حيث تقوم المصارف بأشكالها المختلفة (التمويل وتقديم تسهيلات طويلة وقصيرة الأجل).[1]

وتعتبر المصارف أداة من الأدوات الاستثمارية،حيث تتركز استثماراتها في حقوق مالية(قروض،أسهم،سندات)وتقوم البنوك بدورتين رئيسين أسهما في دعم التنمية الاقتصادية ،دور تمويلي،عبر شراء بعض الأسهم وإدخالها في محافظ استثمارية وقروض بما يتوافق مع سياساتها الاستثمارية دور استثماري،أي تقوم بإعداد دراسات الجدوى لتمويل مؤسسات القطاع المصرفي لعب دورا كبيرا في إمداد الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة لدعم المشاريع التنموية حيث أصبحت البنوك من أعمدة الاقتصاد الوطني وأسهمت في رفع إنتاجية العمل البشري وتيسير وسائل الوفرة الاقتصادية.[2]

المطلب الثاني:مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المحددة فيه

1.مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي لأي بلد كان ،ذو أهمية بالغة تساهم في رفع مستوى الناتج القومي ومنه رفع مستويات المعيشة.

يشير مصطلح النمو إلي إحداث الزيادة في الدخول ،ومنه ومنه زيادة نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك.

يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه:"النمو الاقتصادي هو حدث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي ،والذي يؤدي إلي الزيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي".

ويعرف أيضا بأنه:"النمو الاقتصادي هو عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة تسبقيها في الأجلين القصير والمتوسط".[3]

معدل النمو الاقتصادي= معدل النمو في الدخل الوطني– معدل النمو السكاني

ومن أجل تحقيق هذا النمو لابد من خلق وتوفير الظروف والمقومات اللازمة لتحقيقه من بينها مايلي:

- ✓ توفير كمية معينة من عناصر الإنتاج.
- ✓ اختيار أفضل طريقة لاستخدام الموارد المتاحة.

2.العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

- ✓ **الابتكار:**

إن المعرفة الجدية والابتكارات الجدية يمكن أيضا أن تساهم وبدرجة ملحوظة في نمو الدخل

[1] محمد الجموعي قريشي، المرجعالسابق، ص 123.

[2] – محمد عبد العزيز،"**عجمية،التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**"، الدار الجامعية ،مصر،2007،ص73.

[3] –وعيل مليود،"**المحددات الحديثة لنموالاقتصادي**"،أطروحة الدكتورة، العلو م الاقتصادية، غير منشورة، جامعةالجزائر،2013،ص8.

القومي ورؤية ذلك يتضح.

✓ **كمية رأس المال المادي:**

إن المزيد من الأدوات المعاونة في عمليات الإنتاج تميل إلي أن يؤدي إلي المزيد والمزيد من الناتج الفرد،من تراكم الرأسمال ملحوظا،إلي الحد الذي أعتبر في وقت ما،أن رأس المال [1] المادي هو المصدر الوحيد للنمو الابتكار.

✓ **نوعية رأس المال البشري:**

يعتبر عنصر العمل كأحد عناصر الإنتاج علي أنه نسق واحد كأحد من مداخلات العملية الإنتاجية، والعمل يختلف من نوع إلي أخر.

المطلب الثالث:مفهوم التمويل المصرفي ومصادره

1.مفهوم التمويل المصرفي:

"يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي،الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية".[2]

2.مصادر التمويل المصرفي:

يعتمد تمويل الجهاز المصرفي للاقتصاد علي مصادر داخلية ومصادر خارجية.

1) المصادر الداخلية:

ويكون عن طريق الجهاز المصرفي والخزينة العمومية حيث نجد :

- **الإصدار النقدي** :بحيث يتم اللجوء إلي البنك المركزي لإصدار النقود جديدة لتغطية العجز الذي يحث أثناء الأزمات الاقتصادية.
- **الخزينة العمومية**:بحيث اعتمدت علي:

الإصدار النقدي:كانت الخزينة العمومية تقدم سندات إلي البنك المركزي الذي كان يقوم بإنعاش حساباتها عن طريق الإصدار نقود جديدة.

- **الودائع التجارية**:التي تتحصل عليها الخزينة عن طريق الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية.

قروض تتحصل عليها الخزينة من المصارف عن طريق خصم سندات الخزينة.

قروض خارجية تتحصل عليها عن طريق وساطة البنك الجزائري للتنمية.

[1] راوية عمراني،"**دور القطاع المصرفي في تحقيق نمو اقتصادي**"،شهادة ماستر،علوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة ورقلة. سنة 2014، ص07.

[2]– جمعون، نوال ،"**دور التمويلالمصرفي في التنمية الاقتصادية**"، أطروحة ماجستير، علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر ، سنة 2004 ص24.

2) المصادرالخارجية:

وتشمل القروض الخارجية الموجهة للتمويل المشاريع التنموية،وإذا استغلت هذه القروض في استثمارات منتجة فهي تمثل إيرادا للعملة الصعبة،أما استغلت في مشاريع عقيمة فإنها تشكل عبئا علي الدولة.

3.دور التمويل المصرفي في التنميةالاقتصادية:

يمكن أن نبرز أهمية التمويل من خلال أهدافه المتمثلة في:

- مساعدة المؤسسة علي تسوية توازنها المالي؛
- التمويل يساهم في تدعيم النشاط الاقتصادي وذلك بخلق مشاريع جديدة؛
- يساهم التمويل في إعطاء الحركة والحيوية الضرورية لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي وتنمية شاملة؛

وعليه فان الدور التمويلي الذي يلعبه المصارف يمكن تلخصيه فيما يلي:

1) الوظيفة التقليدية:وتتمثل في:

قبول الودائع وخلق الودائع :تقوم المصارف التجارية تتلقي الودائع من المتعاملين مهما كانت وضعيتهم أشخاص طبيعيين أو معنويين.

وتشكل هذه الودائع من (ودائع تحت الطلب،ودائع الجارية،ودائع الأجل...الخ وتعتبر موارد للمصرف التجاري.

تقديم القروض: حيث تقوم المصارف التجارية بتقديم قروض علي، أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال في أجل استحقاقها ومع الفائدة المناسبة لها.

2) الوظيفة الحديثة:

إن الدور التمويلي الذي تلعبه المصارف يتفرع عنه خدمات حديثة ويمكن إظهار أهميتها :

- تعتبر المصارف أداة من أدوات الاستثمار حيث تتركز استثماراتها في الحقول المالية (القروض،الأسهم والسندات).
- تقوم بتمويل عمليات التصدير والاستيراد لتوفير احتياجات الدولة من سلعة رأسمالية وسلعة وسطية لتزيد حجم الإنتاج وأنواعه وتحسين الجودة.
- تساهم المصارف في دعم سياسة الخوصصة في بعض الدول من خلال الدور التمويلي حيث تقوم بشراء بعض الأسهم وادخارها في محافظ استثماراتها وقروضها بما يتوافق مع سياستها الاستثمارية.[1]

[1]- جمعون، نوال، المرجع السابق،ص26.

المبحث الثاني:الدراسات السابقة:

لقد أجريت عدة دراسات وبحوث تناولت الموضوع في مراحل مختلفة لذلك لابد من القيام باستعراض سريع لأهم هذه الدراسات،بهدف بيان الجدة والاختلاف عن الدراسات الأخرى إذ يمكن في هذا الصدد الإشارة أهم الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة كما يلي:

المطلب الأول:عرض الدراسات السابقة

الدراسات السابقة باللغة العربية :

1-دراسة:بن علال بلقاسم، (2013-2014): "سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية".رسالةالدكتوراة،وتمت مناقشة الاشكالية التالية:هل كان التطبيق سياسة التحرير المالي من طرف الدول النامية أثر ايجابي علي معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها منذ ثلاث عقود؟

اما الهدف الرئيسي للدراسة فيتمثل أساس في تقييم نتائج تطبيق سياسة التحرير المالي في الدول النامية ،وذلك من خلال قياس أثر تطبيق هذه السياسة علي معدلات النمو الاقتصادي المحققة على عينة من الدول النامية .

استخدام الباحث المنهج الوصفي والتحليلي الذي يعتمد علي بعض الاختبارات القياسية وأدوات التحليل الاقتصادي والقياسي وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها:

التحرير المالي يسمح بتمويل الاستثمارات المجدية والاكثر انتاجية الحد من سياسة توجيه الائتمان يحفز على التخصيص الأمثل للموارد المالية.

2-مدراسة:جمعون نوال،(2004-2005):"**دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية** ".رسالة ماجستير، وتمت مناقشة الإشكالية التالية :إلي أي ما مدي يساهم النظام المصرفي الجزائري في تمويل التنمية الاقتصادية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة ؟

حيث هدفت الدراسة إلي إدراك مفهوم التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها،ومحاولة الوقوف علي المشاكل والتحديات التي تواجه النظام المصرفي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية.

استخدم الباحث المنهج التاريخي والوصفي والتحليلي،أما عن الأدوات المستعملة فقد اعتمدت علي مجموعة من الإحصائيات والبيانات في تحليل الواقع،توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها التنمية الاقتصادية ليست عملية سهلة،فهي تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها والتي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم عنصر تتطلبه عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وأوصى الباحث تحفيز المصارف علي تحسين خدماتها المصرفية بصورة جذرية في ظل اعتبارات المنافسة مع فروع المصارف الأجنبية لان فرض القروض علي هذه المصارف يقل من التحديث ويضعف الكفاءة المصرفية للمصارف المحلية.

2- دراسة: شكوري سيدي محمد، (2005-2006):"التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي"رسالة ماجستير ،وتمت مناقشة الاشكالية التالية:هل يمكن اعتبار أن سياسة التحرير المالي التي تم انتاجها في الجزائر أدت الي تطور النظام المالي والمصرفي المحلي،وزادت من مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي؟

حيث هدف البحث فيما يتمثل أساسا في تقييم اصلاحات تحرير القطاع المالي والبنكي،استخدام الباحث المنهج الوصفي والتحليلي ،أما عن الأدوات المستعملة فقد اعتمدت على مجموعة من الاحصائيات والبيانات في تحليل الواقع ،توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها النظام المالي والمصرفي كمحرك للتنمية الاقتصادية المحلية ،وأداة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي،وهذا بغية اقتراح حلول وتوصيات من شأنها المساعدة في تسريع وانجاح الاصلاحات المصرفية في الجزائر.

3-ملتقى:بن طلحة صليحة،معوشيبوعلام،ملتقى :**"ملتقى المنظومة** الجزائرية والتحولات الاقتصادية **- دور التحريرالمالي في الإصلاح المنظومة المصرفية"**. وقد تمت المناقشة الإشكالية التالية وهي:ماهيته، مبادئه، إجراءات ،أو مظاهره ، ودوره في الإصلاح المنظومة المصرفية بسرد العوامل التي تساعد في زيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي؟ ومن خلال الدراسة لدور التحرير المالي والمصرفي،وتدعيم دوره في إصلاح المنظومة المصرفية،يمكن الخروج بالتوصل إلي بعض النتائج من شأنها الإجابة عن الإشكالية وهي كمايلي:

- ✓ إقامة نظام تسيير محاسبي قادر علي ضمان مصداقية النتائج المصرفية.
- ✓ تطوير عملية تحصيل الحقوق اتجاه المؤسسات المصرفية.
- ✓ تطوير المعلومات،بإقامة نظام المعلومات فعال في الجهاز المصرفي،لمساعدتهم الأعوان الاقتصادية في اتخاذ القرار.
- ✓ تطوير الاتصالات كمدعم للجهاز المصرفي والمالي،باستعمال وسائل تكنولوجية متطورة في الاتصال والإعلام،التي تساعد علي تطوير نظام الاستغلال والتسيير.

الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1-دراسة Ben Gamra (2009):بعنوان "Does financial liberalization matter for emerging East Asian economies growth ?some new evidence"

لتحديد طبيعة العلاقة بين سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي ،وقد تمت هذه الدراسة في شكل سلة من البيانات (pamel) لعينة متكونة من 6 دول ناشئة من شرق آسيا وللفترة الممتدة مابين 1980 و2002 . وبالاعتماد على الطريقةGeneralized moments method (GMM) ومؤثر في شكل متغير والذي يمثل بيانات حول التواريخ الرسمية للتحرير المالي في الدول الناشئة بالنسبة لكل قطاع مالي وللفترة 1973 و2002 ،توصلت الباحثة إلي أن التحرير المالي يؤثر ايجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي في الدول التي قامت بتحرير قطاعاتها المالية بشكل جزئي وقد أكدت الباحثة في هذه الدراسة على أهمية التدرج والتسلسل أثناء تحرير النظام المالي في الدول النامية ،وذلك من أجل تحقيق نتائج ايجابية في ما يخص رفع معدلات النمو الاقتصادي دون الوقوع في أزمات بنكية ،وللاستفادة أكثر من مزايا التحرير المالي.

المطلب الثاني:مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

اتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المضمون المتمثل في توضيح أهمية القطاع المصرفي ودوره في دعم النمو الاقتصادي.

بينما تختلف كل من الدراسات السابقة والحالية من حيث الزمان والمكان ومن حيث طرق والأدوات المجمعة لمعالجة الدراسة،بحيث اعتمدت الدراسة الحالية في دراسة تقارير من البنوك الجزائرية وصندوق النقد الدولي، في حين اغلب الدراسات اعتمدت علي بنوك أخرى.

خلاصة

يلعب القطاع المصرفي دورا أساسيا في تطوير الاقتصاد ولديه أهمية كبيرة إذ أنها تساهم وتساعد علي تداول الأموال بالشكل الذي يساهم في تغطية الوساطة بين المؤسسات والسوق المالية للقطاع ،وتعمل علي تطوير القطاع المصرفي وتنميتها وذلك عن طريق التنمية هذه الأسواق حيث يساعد هذا القطاع في دعم النمو الاقتصادي منذ الاستقلال،فقد أصبح الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني.

الفصل الثاني
القطاع المصرفي في الاقتصاد الجزائري ودوره في النمو الاقتصادي

تمهيد:

يقوم القطاع المصرفي علي أساس توفير التمويل اللازم في ظل لتجميع المدخرات الأفراد والشركات والمؤسسات العمومية،وتوجهها نحو منح التسهيلات الائتمانية والقروض بمختلف أنواعها وآجالها،كما تساهم في تمويل الاستثمارات في مختلف أنشطة الاقتصادية والاجتماعية المملوكة للدولة وكل هذا من أجل المساعدة علي النهوض بمستلزمات النمو الاقتصادي.

المبحث الأول:الإجراءات والأدوات والمستخدمة

قطاع المصرفي إحدى الوسائل التيمكنت الاقتصاد الجزائري التحول من الاقتصاد المخطط إلي اقتصاد السوق الذي يحتاج إلي تطوير المؤسسات وقيام الحكومة بدورها الملائم في دعم نموها الاقتصادي بإقامة برنامج للاستقرار الاقتصاد.

يبين الجانب التطبيقي من هذه الدراسة كيفية تطبيق أسس القياس وإعداد التقرير الذي يعرض المعلومات عن أثر سياسة الإصلاح النظام المصرفي في دعم النمو الاقتصادي.

المطلب الأول:لمحة التاريخية للقطاع المصرفي الجزائري

لقد مر النظام المصرفي الجزائري بعدة إصلاحات البنكية،بغية مواكبة التغيرات العالمية التي طرأت علي المستوى الدولي في مجال الصناعة البنكية ومن خلال هذا البحث سنتطرق لأهم هذه الإصلاحات،وكذا المنظومة المصرفية الجزائرية .

1.التطور التاريخي للقطاع المصرفي الجزائري

- ✓ **النظام المصرفي الجزائري والإصلاحات التي عرفها:**

ورثت الجزائر عن فرنسا نظاما مصرفا قائما علي أساس لبرالي وبعد الاستقلال انتهجت السلطات سياسة التخطيط المركزي،فلم تكن السياسة النقدية منفرد.[1]

الإصلاح المالي والمصرفي لعام 1971:

قامت الدولة في بداية السبعينيات ببعض الإصلاحات علي السياسة المالية والنقدية،التي يتوافق مع السياسة العامة للدولة في ظل الاقتصاد المخطط،فقط تم إنشاء مجلس القرض والهيئة التقنية للمؤسسات المصرفية بموجب الأمر رقم 47/71الصادر في 1971/06/30 والمتضمن تنظيم البنوك.

حيث ارتكز الإصلاح المالي لسنة 1971 على المبادئ التالية:

1-إلغاء التمويل الذاتي حتى تتمكن الدولة من تطبيق التخطيط المركزي؛

2-فتح كل مؤسسة حسابا ماليا لدى بنك معين (التوطين المصرفي)؛

3-المراقبة تتم بتوجيه تعامل المؤسسة من طرف وزارة المالية في إطار توزيع متوازن حسب البنوك؛

[1]- جعدي شريفة،"**قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية** "،أطروحة الدكتوراة، علوم الاقتصادية، غير منشورة،جامعة ورقلة، سنة 2013، ص140.

4-منح التعامل مع المؤسسات في مجال منح القروض باستثناء القروض الخارجية مما استدعى اجبارية التعامل مع البنك؛

5-إجبار المؤسسات على المشاركة في ميزانية الدولة.

سنوات الثمانيات 1980:

بدأ النظام البنكي ينتبه ويتعرف علي حدوده من أجل تطور القطاع المصرفي الخاص بسب تراجع الادخار الداخلي الناتج من انخفاض أسعار البترول .

خلال الفترة المليئة بالتحولات،غالب ما تعرض النظام البنكي إلي انتقادات غير عادلة،قد تسبب فيها المحيط الاقتصادي العام.

عرفت هذه المرحلة إصلاحات متتالية،أولها إصلاحات 1986،بمقتضي البنوك والقرض أين تم إدخال تغيير جذري على الوظيفية البنكية،وبعدها سنة 1988 بمقتضى القانون رقم 88-06 الصادر في 12جانفي 1988 يعتبر هذا القانون تكميليا للقانون السابق والذي كان الهدف منه هو الإصلاح الهياكل المالية للمؤسسات البنكية لجعلها أكثر فعالية وديناميكية ،وعليه يمكن القول أن إصلاحات عام 1988 قد أحدثت تغييرات هامة في الجهاز المصرفي بحيث:

1-أعطى للبنك المركزي مهمة تسيير أدوات السياسة النقدية

2-سمح للبنوك بالحصول على القروض متوسطة وطويلة الأجل في الأسواق الداخلية والخارجية؛

3-إنشاء مؤسسات مالية جديدة كالمؤسسات الاستثمارية.

القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 يعتبر قانون 1986 أول قانون بنكي كان الهدف منه وضع إطار قانوني مشترك وموحد لكل مؤسسات القرض بغض النظر عن طابعها القانوني ويمكن حصر إجراءاته فيمالي:

1-إعادة تعريف حقل نشاط المؤسسات الفرضية التي تعتبر بنوكا كونها تستقبل الودائع بكل الأشكال ولكل الآجال وتقبل بعمليات دون شروط أو قيود؛

2-التأكد على دور البنك المركزي كمؤسسة إصدار مفوضة من طرف الدولة وتتمثل المهام الأساسية لهذا البنك في تسيير أدوات السياسة النقدية.

في سنوات التسعينات 1990:

عرفت سنوات التسعينيات تناول جدي واهتمام حقيقي بمشاكل النظام المصرفي التي وصلت ذروتها،حيث عرفت هذه الفترة بحدثين مهمين هما:

- ✓ تدخل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي من أجل مساندة الإصلاحات المصرفية عن طريق وضع برنامج للتعديل القطاعي.
- ✓ إصدار القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والمؤرخ في 14 أفريل 1990 والذي كان منعطفا حاسما فرضه اقتصاد من أجل القضاء علي نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم علي المديونية والتضخم.
- ✓ **الإصلاح البنكي في الجزائر:**

إن إشكالية الإصلاح البنكي ترجع في الأصل إلي إصلاح ومعالجة المحيط دون إعفاء الشركاء المتعاملين مع النظام البنكي، حيث يجب أن يشمل الإصلاح مجمل الجهاز المصرفي وعلي رأسه بنك الجزائر،كونهالمسؤول الأول علي وضع السياسة النقدية وسياسة القرض، الخزينة العمومية باعتبارها وسيط مالي غير بنكي والبنوك التجارية لكونها الوسيط المباشر لتمويل الاقتصاد .

وفي السنوات الأخيرة أصبحت كل المؤسسات المالية سواء كانت بنوك عمومية ،خاصة أو مختلطة بتكثيف لا الجهود من أجل تحقيق نظام مصرفي متطور يتعامل بالمقاييس الدولية عن طريق شراكة راقية فيما بينها ومع نظيراتها في الدول الاتحاد المغربي وفي أوربا.

خاصة وأن السوق المصرفي الجزائري لا يزال في مرحلة تحت بنكية.[1]

- ✓ **أداء النظام المصرفي الجزائري في ظل المحيط الاقتصاد الجديد:**

إن نجاح التحول من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد السوق يحتاج إلى تطوير المؤسسات وقيام الحكومة بدورها الملائم،والمقومات الأساسية لنجاح ذلك هي الوضع برنامج للاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي فالانتقال إلي الاقتصاد السوق يتطلب وضع نظام مصرفي متطور يتعامل علي أساس علاقات جيدة مع باقي القطاعات الاقتصادية.

لكن القطاع المصرفي الجزائري يبقي ضعيف نظرا لخصائص التالية التي بتميزها:

- عجز أنظمة الإعلام،التسويق والاتصال وضعف دوره كوسيط مالي؛

[1] بوخاتم نجيب، "**دور الجهاز المصرفي في عملية تحول الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق** "، أطروحة ماجستير،علوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر ، سنة 2003 ، ص149.

- غياب المنافسة وتأخر التحديث خاصة التكنولوجي؛

✓ **واقع المنظومة المصرفية الجزائرية في المرحلة الراهنة:**

يتكون النظام المصرفي الجزائري من:

20بنكا تجاريا منها 06بنوك عمومية،وبنك مختلط و 13بنك خاص ، 08مؤسسات مالية،منها مؤسسة واحدة خاصة07 مكاتب تمثيل.

ويمثل الشكل الموالي الهيكل الحالي للنظام المصرفي الجزائري والمكون من بنك الجزائر والبنوك التجارية والمؤسسات المالية وكذا المكاتب التمثيل.[1]

2.الهيكل الحالي للنظام المصرفي الجزائري

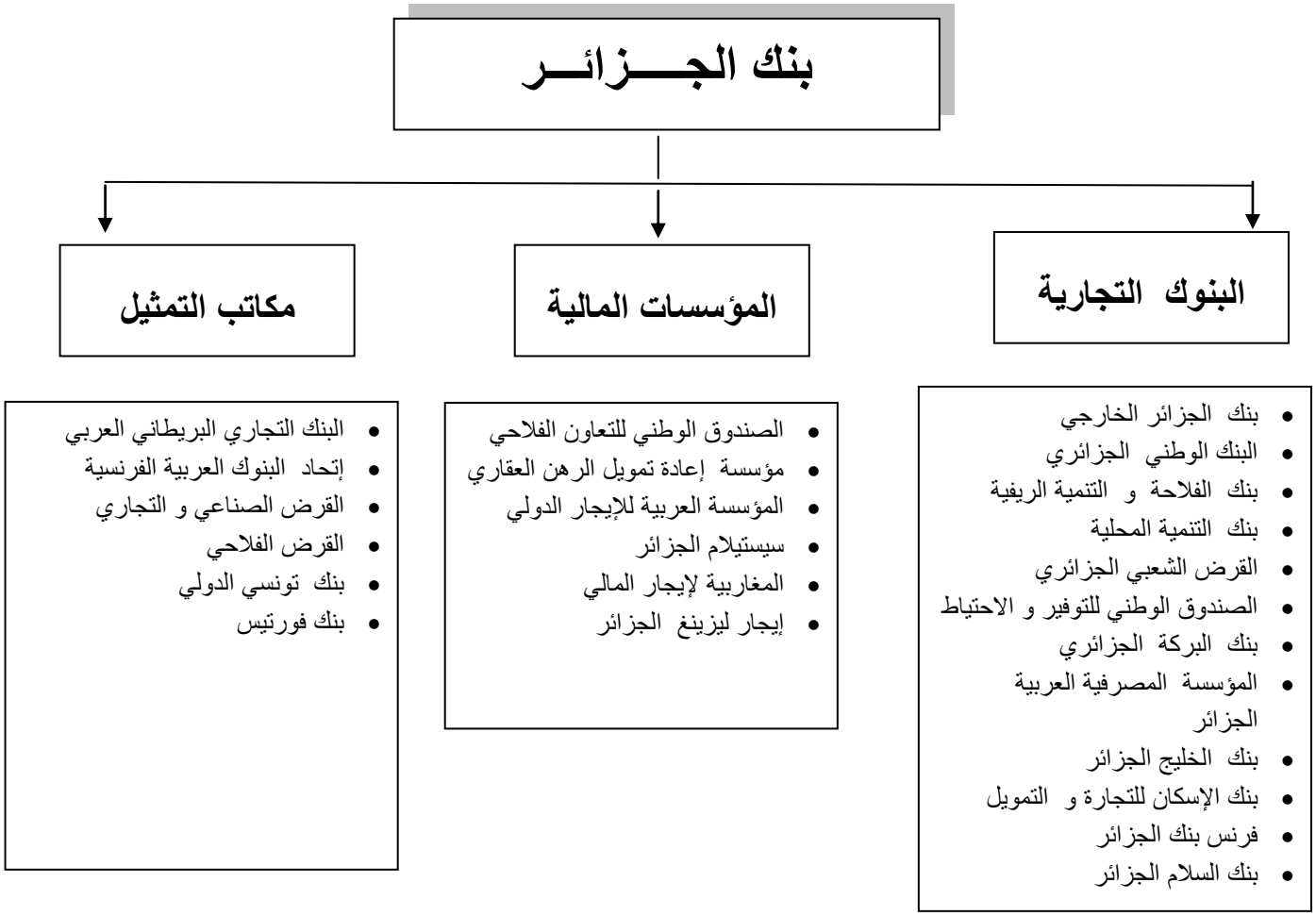

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات من موقع البنك المركزي

[1] جعدي شريفة، المرجع السابق، ص 143.

المطلب الثاني:الطريقة والأدوات المستخدمة

من أجل معالجة موضوع بحثنا حيث يتم استعراض مفهوم حجم الودائع تعتبر الودائع من أهم المصادر الأساسية في الذي يعتمد عليها البنك في عمليات التمويل ،فكلما ازداد حجم الودائع كلنا زاد البنك في توظيفها في الإقراض والاستثمار وكلما كانت الودائع مملوكة لعملاء مختلفون كلما زادت قدرة البنك في منح ائتمان طويل الأجل،تعتبر القروض المصدر الأساسي لتمويل الاقتصاد ،لهذا سيتم عرض هذه القروض حسب الأجل وحسب القطاع الموجه إليه،البرامج المستخدمة في تسهيل عملية التحليل ،تم تجميع جميع البيانات المحصلة وتفريغها في برنامج Excel.[1]

المبحث الثاني:تقييم دور قطاع المصرفي في دعم النمو الاقتصادي

لكي نتمكن من إدراك مدى فعالية سياسة الإصلاح النظام المصرفي علي النمو الاقتصادي قمنا بدراسة تحليلية لبعض المتغيرات المؤشرات التي تعبر عن دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية للدولة بهدف النهوض باقتصاد قادر علي تلبية احتياجات الفرد والمجتمع ككل.

المطلبالأول:مؤشرات أداء الكفاءة المصرفي في الجزائري

إنهذه المؤشرات لها دور وأثرها علي المعايير وهي التي تطلق عليها المعايير الرقمية للنتائج المتحققة من ممارسة الوظائف المصرفية والتي تسعى إلى تحقيق أهداف المصرف.

1-مؤشرات النمو:

إنهذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار النمو الحاصل في الأصول التي يمتلكها المصرف وحقوق الملكية خلال الفترة زمنية معينة،ومن بين هذه المؤشرات مايلي:

- **معدل النمو الأصول:** يتم استخدام هذا المعدل وذلك بمقارنة قيمة الأصول التي يمتلكها المصرف خلال السنة الأخيرة التي تسبقها وان الفرق بنسب إلي مجموع الأصول وذلك كذلك.

مقدار نمو الأصول لسنة معينة= مجموع الأصول في تلك السنة – مجموع الأصول في السنة السابقة.

$$\text{معدل نمو الأصول} = \frac{\text{مقدار نمو الأصول}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

[1] دحاوي عربية سعاد، "**دور القروض في تفعيل الاستثمارات** "، شهادة ليسانس ، العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعةتلمسان، سنة 2013 ، ص 24.

إنهذا المعدل يمكن أن يكون موجبا أو سالبا إذا كان هناك تناقص في قيمة الأصول.

2- مؤشرات قياس السيولة:

إن هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في المصرف التي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة ومن أهم المؤشرات مايلي:

- **النسبة المئوية للودائع الجارية إلي مجموع الودائع:** إن هذه النسبة تعكس مقدار الودائع الجارية من مجموع الودائع لدى المصرف وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل الودائع} = \frac{\text{الودائع الجارية}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100$$

- **نسبة الودائع الجارية إلى الحقوق الملكية:** تحسب هذه النسبة عن طريق قسمة مقدار الودائع الجارية إلى حقوق الملكية (الأموال الخاصة) مرجحة بـ 100 كما يلي:

الودائع الجارية/حقوق الملكية 100

المطلب الثاني:مؤشرات أداء القطاع المصرفي في الجزائر

- **حجم الودائع في السوق المصرفية الجزائرية:**

تعتبر الودائع المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه البنوك في التمويل،لذا سيتم عرض هيكل الودائع للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2005-2012) :

جدول رقم (2-1):يوضح هيكل الودائع للقطاع المصرفي الجزائريخلال الفترة (2005-2012)الوحدة:مليون دج

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الودائع الجارية	1220.36	1750.4	2560.8	2946.9	2502.9	2870.7	3495.8	3356.8
البنوك العمومية	1104.3	159.75	2369.7	2705.1	2241.9	2569.5	3095.8	2823.6
البنوك الخاصة	116.06	152.9	191.1	241.8	261	301.2	400	553.2
ودائع الآجال	1724.17	1649.8	1761	1991	2228.9	2524.3	2787.5	3331.5
البنوك العمومية	1642.27	1584.5	1584.5	1870.3	2079	2333.5	2552.3	3051.5
البنوك الخاصة	62.3	65.3	57.6	120.7	149.9	190.8	235.2	280
حجم الودائع	3400.2	3516.5	4517.3	5161.8	5146.4	5819.1	6733	7235.8
حصة البنوك العمومية	93.5	92.9	92.7	92.2	90	89.9	89.1	87.1
حصة البنوك الخاصة	6.5	7.1	7.3	7.8	10	10.2	10.9	12.9

المصدر:تقريربنك الجزائرلسنة 2012.

إن الودائع البنوك في ارتفاع مستمر من سنة الأخرى،وتمثل حجم الودائع المتحصل عليها من المؤسسات الخاصة والإفراد.

ومن خلال الجدول رقم:(2-1) يتضح تفوق الودائع الجارية عن الودائع لأجل،ويفسر هذا التطور بالميل التصاعدي للودائع تحت الطلب للمؤسسة الوطنية ،كما نلاحظ أن الودائع الجارية للبنوك الخاصة تتزايد بنسبة أكبر من تزايد الودائع الجارية للبنوك العمومية ،هذا ما أدي إلي زيادة حصة البنوك الخاصة في سوق الموارد.

الشكل رقم(2-1):حصة البنوك العمومية الخاصة من إجمالي الودائعخلال الفترة (2005-2012)

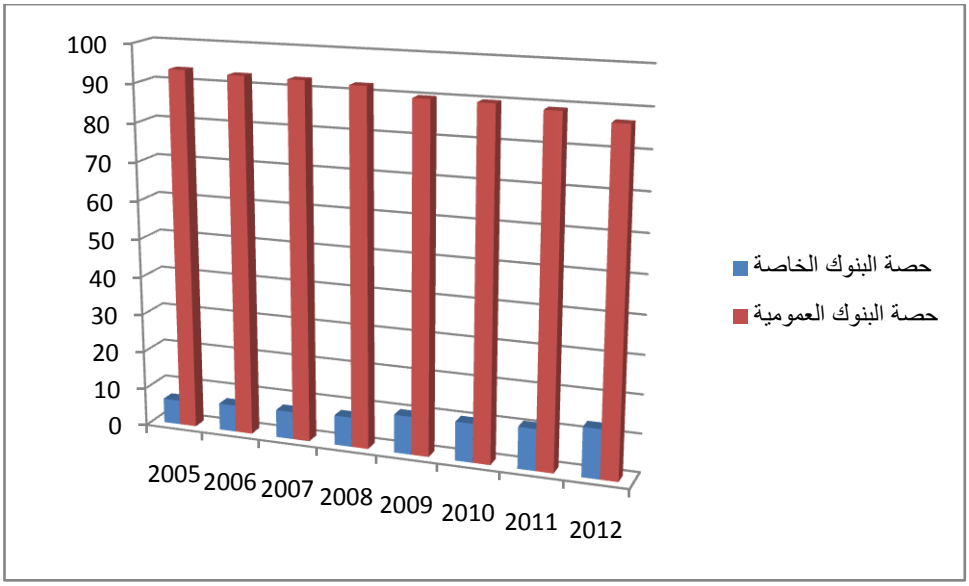

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول أعلاه

من خلال الأعمدة البيانية الممثلة في الشكل رقم (2-1) يتضح أن حصة البنوك العمومية تمثل حصة الأسد،وهذه النسب التي تراوحت مابين (92,9%-87,1%) من إجمالي الودائع خلال سنوات الدراسة،إلا أن هذه النسب في انخفاض مستمر،كما يلاحظ أن الودائع في البنوك الخاصة في ارتفاع بوتيرة معتبرة من سنة إلي أخرى،حيث تراوحت حصة البنوك الخاصة بين (7,1%-12,9%) خلال الفترة الدراسة،ويعود ارتفاع نسبة حصة البنوك الخاصة إلي ثقة العملاء في هذه البنوك.

- **حجم القروض الممنوحة في السوق المصرفية الجزائرية:**

تعتبر القروض المصدر الأساسي لتمويل الاقتصاد ،لهذا سيتم عرض هذه القروض حسب الأجل وحسب القطاع الموجه إليه.

الجدول رقم (2-2):بنية القروض الممنوحة حسب الأجل لجميع البنوك خلال الفترة (2006-2012)

الوحدة:مليون دج

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قروض قصيرة الأجل	915.7	1026.1	1189.4	1320.5	1311	1363	1361.4
البنوك العمومية	819.3	902	1025.8	1141.3	1045.3	999.6	973.6
البنوك الخاصة	96.4	123.6	163.6	179.2	265.6	25204	387.7
قروض متوسطة و طويلة الأجل	988.4	1177.6	1424.7	1764.6	1955.7	2361.7	2937
البنوك العمومية	907.2	1648.8	1261.2	1570.7	1790.4	2194.4	2753.3
البنوك الخاصة	81.2	128.8	163.5	193.9	165.3	167.3	181.1
إجمالي القروض	1964.1	2063.7	2614.1	3085.1	3266.7	3724.7	4296.4
حصة البنوك العمومية %	90.67	88.52	87.49	87.9	86.81	85.75	86.74
حصة البنوك الخاصة %	9.33	11.48	12.51	12.09	13.19	14.25	13.26

المصدر:تقرير بنك الجزائر لسنة 2012.

يتضح من خلال الجدول رقم (2-2) أن القروض المتوسطة والطويلة الأجل تفوق القروض قصيرة الأجل وتتزايد بوتيرة أكبر منها خلال فترة الدراسة،ويعود هذا التمويل استثمارات ،إضافةإلي ارتفاع قروض الرهن العقاري وتمويلات أخرى.

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-2)أن القروض قصيرة الأجل التي تمنحها البنوك الخاصة تنمو بشكل أكبر من القروض قصيرة الأجل التي تمنحها البنوك العمومية،ويعود هذا لتركيز البنوك الخاصة علي التمويل الاستغلال وأيضا مايتعلق بالتجارة الخارجية.

الشكل رقم (2-2):حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض خلال الفترة (2006-2012):

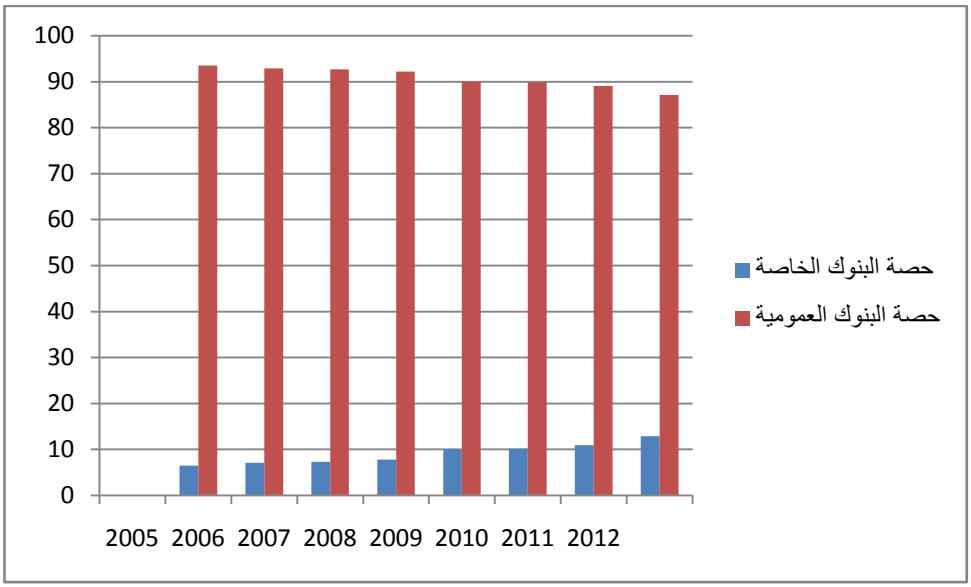

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا علي معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (2-2) أن القروض المقدمة من طرف البنوك العمومية تفوق بشكل كبير القروض المقدمة من طرف البنوك الخاصة،حيث تراوحت نسب مساهمتها بين (85%-90%) إلا أن هذه النسب في انخفاض من سنة لأخرى،بينما القروض المقدمة من طرف البنوك الخاصة نسبها ضعيفة حيث تراوحت بين (9%-14%) إلا أنها في ارتفاع مستمر.

يتمثل هيكل القروض في الجدول التالي:

جدول رقم (2-3):هيكل القروض المقدمة للقطاع العام والخاص في السوق المصرفية الجزائرية خلال الفترة (2006-2012):

الوحدة:مليون دج

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قروض القطاع العمومي	848.4	989.3	1202.2	1485.9	1461.4	1742.3	2051.4
البنوك العمومية	847.3	987.3	1200.3	1484.9	1461.3	1742.3	2051.4
البنوك الخاصة	1.1	2	1.9	1.0	6.1	0	0
قروض القطاع الخاص	1055.7	1214.4	1411.9	1599.2	1805.3	1982.4	2245.0
البنوك العمومية	879.2	964	1086.7	1227.1	1374.5	1451.7	1675.5
البنوك الخاصة	176.5	250.4	325.2	372.1	430.8	530.7	569.5
إجمالي القروض الممنوحة	1904.1	2203.7	2614.1	3085.1	3266.7	3724.7	4296.4
حصة البنوك العمومية في القطاع العام %	99.87	99.79	99.84	99.93	99.99	100	100
حصة البنوك الخاصة في القطاع العام %	0.13	0.21	0.15	0.06	0	0	0
حصة البنوك العمومية في القطاع الخاص %	83.28	79.38	76.96	76.76	76.13	73.22	74.63
حصة البنوك الخاصة في القطاع الخاص %	16.72	20.62	23.04	23.27	23.87	26.78	25.37

المصدر:تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2012.

يتضح من خلال الجدول رقم (2-3) أن القروض الموجهة للقطاع الخاص أكبر من القروض الموجهة للقطاع العمومي،كما أنها في ارتفاع بمعدلات أكبر من معدلات نمو هذه الأخيرة.

الشكل رقم (2-3): حصة البنوك العمومية والخاصة من إجمالي القروض خلال الفترة(2006-2012)

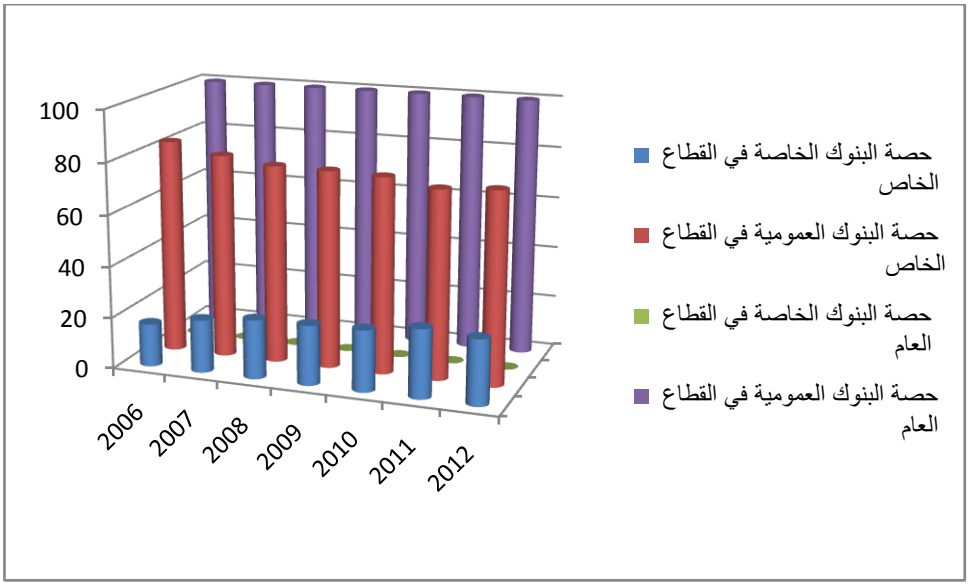

المصدر:من إعداد الباحثة بناءا علي معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الاعمدة البيانية في الشكل (2-3) نلاحظ هيمنة البنوك العمومية في تمويل القطاع العمومي بنسبة100 %والقطاع الخاص بنسبة 77% ويعود هذا القطاع الفعالية البنوك الخاصة في تمويلها للقطاع الخاص،حيث أن نسب مساهمة البنوك الخاصة في القطاع الخاص تمثل 32%.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه القطاع المصرفي بالجزائر وسبل نهوضه

ترتبط مقدرة المصارف علي النمو والتطور بمقدرتها على مواكبة التحولات الجديدة وعلي المنافسة المفتوحة في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية، واستخدم التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات، وتأهيل الإطارات البشرية والإدارية وتطوير أساليب الرقابة .

المطلب الأول:التحديات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري:

ويمكننا حصر أهم التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في الجزائر إلى نوعين أساسين :

التحديات الداخلية والتحديات الخارجية.

- **التحديات داخلية**:ومن أهمها مايلي:

تجزئة النشاط البنكي:

لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر والمرتكزة علي تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة إلي خلق نوع من التخصص في النشاط البنكي وهذا بإتاحة القروض لقطاع معين بذاته،وانعكس ذلك علي تجزئة النشاط البنكي وماترتب عنه كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط البنكي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق البنكي وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية وتسيير الأخطار المترتبة عنها.

هيكل ملكية البنوك:

يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي ،تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك، وقد أثر وجود الملكية والسيطرة في الهيكل المالي للمصارف علي استراتيجيات المؤسسات البنكية بشكل كبير.

ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة:

يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلي زيادة مستوي الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة،وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية،وذلك حتى يكون قادرا علي مواكبةالمنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية

كما أن استخدام التكنولوجيا نريد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فورا،مما يزيد منثقة المستثمرين بالبنوك.

قيود مالية محاسبية وتنظميه:

ومنها عدم ملائمة المخطط المحاسبي القطاعي الخاص بالبنوك في تغطية الحسابات وطرق معالجة العمليات البنكية وكذلك غياب محاسبة تحليلية بنكية دقيقة مكيفة مع واقع هذه البنوك بالإضافةإلى ضعف منظومة الاتصال التنظيمي بين مختلف المصالح ممايصعب من التنسيق والتعاون بين المصالح بسبب انعدام التفاهم بين العاملين بالبنوك خاصة بين الإطارات والعمل .

- **التحديات الخارجية:**

تتمثل التحديات التي يواجهها النظام البنكي الجزائري في التغيرات السريعة في المحيط الدولي الذي يتعامل معه،والذي من شأنه أن يؤثر بصورة عميقة حاضرا ومستقبلا على البنوك التجارية وقدرته علي دعم التنمية في البلاد.ومن ابرز هذه التحديات نذكر:

ظاهرة العولمة:

ونعني بالأخص عولمة الخدمات البنكية والتي ستؤثر بصورة مباشرة على أداء البنوك التجارية الجزائرية.

ويذكر أن هذه الظاهرة ايجابيات تتمثل أساسا في المساهمة في رفع حدة المنافسة في ظل سوق بنكية مفتوحة تؤدي إلى تحسين الخدمات وتنويعها ورفع كفاءة أداء البنوك للوصول إلى المستويات العالمية.

غير أن التحدي الحقيقي لظاهرة العولمة يتمثل في الآثار السلبية التي ستنجر عن هذه الظاهرة ومثال ذلك المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية التي يعتمد نشاطها نشاطها للجزائر نظرا لعدم تأهيل البنوك الجزائرية لهذه المنافسة بسبب ماتعانيه من مشاكل.

ظاهرة اندماج الأسواق المالية:

انتشرت هذه الأسواق اثر إزالة القيود الدولية أمام توريد الخدمات البنكية والمالية بسبب تزايد التدفقات الرأسمالية التي فاق حجمها التجارة العالمية للسلع، مما أدي إلى ارتفاع عدد فروع البنوك ومن ثم ارتفاع حصة البنوك التجارية الأجنبية في الأسواق البنكية المحلية في العديد من الدول العالم.

ظاهرة اندماج البنوك:

من التحديات الخارجية التي تواجها البنوك التجارية الجزائرية في شكل بنوك عملاقة.

ظاهرة البنوك الالكترونية:

تعد هذه البنوك تحد من الرجة الأولى لنظامنا البنكي والذي عليه مواجهته بكل حزم وجدية بحيث تتميز البنوك الالكترونية بقدرتها الفائقة والسريعة جدا علي تقديم الخدمات البنكية في أي وقت وبدون انقطاع (24/24ساعة)، وحتى ومن أي وسيلة كانت.[1]

المطلب الثاني: المعوقات وسبل نهوضها في القطاع المصرفيالجزائري

1.المعوقات التي تواجه القطاع المصرفي الجزائري

يواجه القطاع المصرفي صعوبات تجعل منه يفتقد المهنية والفعالية والتجارية وغياب المنافسة والديناميكية ويمكن أن نحصر هذه الصعوبات التي يعاني منها القطاع المصرفي ضمن العناصر التالية:

- **الوضعية القانونية للبنوك التجارية:**

تعرف البنوك الجزائرية أزمة تنظيم ،فالبنوك مؤسسات عمومية اقتصادية يتعين عليها أن تنفذ توجهات الدولة المالكة،وتخضع البنوك التجارية لقانون النقد والقرض وتشرف عليها الدولة المنظمة وباعتبارها شركات ذات رؤوس أموال تلتزم باحترام قتعد القانون التجاري وتضع هي القواعد التنظيمية البنوك في قلب تناقضات الدولة التي تلعب دور المساهم الوحيد والدائن والمدين والفاعل الاقتصادي في أن واحد.

- **علاقة البنوك بالخزينة العامة:**

في إطار عمليات التطهير المستمرة التي ألقيت علي عاتق البنوك وجدت المؤسسة البنكية نفسها أمام أشكال يعترض عملية التسيير فيها ويثقل كاهلها والذي يمثل في إصدار الخزينة العمومية لسندات علي مدى عشرين سنة مقابل الحقوق البنوك والمؤسسات العمومية .مما أثار مشاكل علي مستوي ميزانية البنوك وسيولتها.

- **ضعف تسيير البنوك:**

فرض قانون النقد والقرض علي النظام المصرفي الالتزام ببعض القواعد التي يجب احترامها من قبل جميع الهيئات المالية،حيث أنها تضع حدود أمام البنوك فيما يخص منح القروض وتؤثر بشكل واضح وعميق علي كل مايصدر من قرارات تتعلق بمجال التسيير البنكي،ويتميز التسيير في البنوك بمايلي:

[1] مليكة زغيب،"**النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل** "،ص 10.

- ✓ ضعف مناهج تحليل درجة الخطر؛
- ✓ تباطؤ في طرق العمل الإجراءات ؛
- ✓ ضعف عمليات المراقبة .

- **عراقيل اجتماعية وثقافية:**

غياب الثقة البنكية في المجتمع ومن عواقبه استحالة الجمهور لنداء البنوك عن طريق إيداع أموالهم فيها،وقد يرجع ضعف الثقافة البنكية داخل البنوك نفسها إليإطاراتها وموظفيها الذين يعانون من نقص في التكوين،الأمر الذي يؤثر في أداء وفعالية البنوك كطرق أساسي في النشاط وكركيزة لتحقيق التنمية.

- **ضعف مردودية العنصر البشري:**

إن الاستثمار في العنصر البشري أصبح لان من أهم المعوقات التنمية المستدامة ويعتبر أحد العوامل الأساسية والهامة في قطاع الخدمات وبالخصوص فيما يتعلق بقطاع البنوك،ويتطلب من العنصر البشري في المؤسسة المصرفية أن يتمثل إلي المعايير والمقاييس الشائعة في المحيط البنكي العالمي لضمان تسيير البنكي منسجم وتتوافق مع العادات والتقاليد العالمية،وفي هذا الإطار تعاني البنوك الوطنية من عدن نقاط أهمها:

- ✓ عدم استقرار المسيرين في المؤسسات المصرفية؛
- ✓ ضعف إجراءاتالإدارة والمراقبة؛
- ✓ تدني في نوعية الخدمات المصرفية المقدمة.

2.سبل النهوض بالقطاع المصرفي الجزائري:

منذ بروز مدرسة الكبت المالي اتجهت الدول المتقدمة نحو تحرير والنهوض بقطاعاتها المالية،في الحين تأخر الدول النامية في هذا المجال ،حيث اتجهت الدول المتقدمة نحو تحرير والنهوض بقطاعاتها المالية،في حيث تأخرت الدول النامية في هذا المجال،حيث اتصفت قطاعاتها المالية بتشوهات عدة،ومن أهم المضامين السلبية لظاهرة الكبت التمويلي ترشيد الائتمان أو وجود تخصصات جبرية للائتمان المدعوم،لأمر الذي يؤدي لي تقليل تدفق الأموال القابلة للافتراض من خلال النظام المصرفي،خاصة في ظل أسعار الفائدة حقيقية سالبة.

مما يؤدي إلي اعتماد الواسع علي التمويلي الذاتي داخل المشروعات.الأمر الذي من شأنه إحداث ظروف غير مواتية لنوعية وكمية تراكم رأس المال الحقيقي وتأثير ذلك علي النمو الاقتصادي لعلاج هذه الظواهر بأنه لابد من تبني سياسة نقدية أكثر اتساقا مع أسعار الفائدة الحقيقية مع إلغاء ترشيد الائتمان ،من ثم العمل علي رفع كفاءة

وقدرة القطاع التمويلي التنافسية،ويتأتي ذلك من خلال مجموعة من الترسبات .التي من شأنها تنويع المؤسسات العاملة في القطاع المالي،ومن أهم مظاهره:

- خلق أسواق أسهم من شأنها إحلال التمويلي المباشر ولو جزئيا.للشركات والحكومات محل الوساطة التقليدية للمؤسسات البنكية؛
- زيادة العمق التمويلي للنشاط المصرفي الخاص اتجاه القطاع الخاص؛
- تنويع مجموعة الخدمات المالية المتاحة.

وأخيرا يتأثر تطور البيئة التمويلية بتوفير المعلومات وقابليتها للمقارنة حول أداء الشركات والأعمال.

خلاصة:

إن عملية القطاع المصرفي يمكن أن يتحقق علي مراحل درجتها وسرعتها على الهيكل الاقتصادي ومرحلة التنمية الاقتصادية والأهمية النسبية لكل من القطاع العام والخاص ودورها في الاقتصاد الوطني ،بالإضافة إلى مدى تكامل الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي .

خاتمة

خاتمة

يعتبر القطاع المصرفي هو الركيزة الأساسية في النشاطات الاقتصادية فانه يلعب بذلك دور خطير،ويتمثل أساسا في الوساطة المالية بين صاحب العجز المالي وصاحب الفائض،هذا الدور يقدم أدوات ووسائل دفع تسهل انتقال الأموال بأدنى تكلفة وفي وقت أقصر ممكن،وهذه التقنيات تتطور بفعل تطور النشاطات الاقتصادية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للدولة وإنعاش النشاط الاقتصاد الوطني،

في الأخير يمكن القول بأن القطاع المصرفي في الجزائر مازال يحتاج الإصلاحات و مجهودات أخري،حتى يتوفر فيه جو المنافسة الذي يؤدي إلي ظل الحركات الاندماج القطاع والتطورات التكنولوجيا السريعة.

أما فيما يتعلق بفرضيات يمكن القول أن:

- بالفعل الحكومة تهتم بقطاع المصرفي لما يحققه من عوائد جدو كبيرة علي الاقتصاد الوطني.
- إن الإصلاحات التي أجريت علي القطاع كان لها دور كبير في زيادة العوائد من خلال وضع برنامج للتعديل القطاعي بعد إصدار قانون المتعلق بالنقد والقرض 90-10.

النتائج:

- إن القطاع المصرفي في الجزائر منذ تطبيق الإصلاحات كان مقبولا إلي حد بعيد،فقد استطاعت الجزائر أن تحقق نسبة كبيرة من الأهداف المخطط لها.
- يساهم القطاع في دعم المشاريع التنموية حيث أصبحت البنوك من أعمدة الاقتصاد الوطني وأسهمت في رفع الإنتاجية العمل البشري وتيسير وسائل الوفرة الاقتصادية.
- يعد القطاع المصرفي أداة هامة لتعزيز التنمية المستدامة كما أنه يساعد علي استقطاب للاستثمارات الضرورية لتغطية حاجيات التنمية المحلية.

التوصيات:

- استخدام التقنيات الحديثة والتكنولوجيا أي المعاملات المصرفية الالكترونية.
- العمل علي تحقيق نمو الاقتصادي في مستوي من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.
- إقامة نظام الذي يقوم بتطوير وتنميةالخدمات الماليةوالمصرفية.

قائمة المراجع

قائمـة المـراجع

الكتب:

1-جميل أحمد توفيق،أساسيات الإدارة المالية،دار النهضة العربية، بيروت،1987.

2-صلاح الدين حسن السيسي، القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ، ط1 ، عالم الكتب ، القاهرة، 2003 .

محمد عبد العزيز،عجمية،التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية ،مصر،2007.

المذكرات:

1-بوخاتم نجيب، دور الجهاز المصرفي في عملية تحول الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق، أطروحة ماجستير ، علوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر ، سنة 2003 .

2-جعدي شريفة،قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية،أطروحةدكتواره، علوم الاقتصادية، غير منشورة،جامعة ورقلة، سنة 2013.

3-جمعون، نوال،دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، أطروحة ماجستير،علوم التسيير، غير منشورة ، ،جامعة الجزائر، سنة 2004.

4-دحاوي عربية سعاد، دور االقروض في تفعيل الاستثمارات، شهادة ليسانس،علوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، سنة 2013.

5-راوية عمراني، دور القطاع المصرفي في تحقيق نمو اقتصادي،شهادة ماستر، علوم الاقتصادية،غير منشورة، جامعة ورقلة. سنة 2014.

6-وعيل مليود،المحددات الحديثة لنمو الاقتصادي،أطروحةالدكتوارهـ علوم الاقتصادية،غير منشورة، جامعة الجزائر،2013.

المقالات:

1-محمد جموعي،قريشي، الوضعية النقدية أو مؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع،مجلة الباحث، العدد 6،جامعة ورقلة،2008.

2-مليكة زغيب، النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل.